

الأصل الاجتماعى - الاقتصادى

لطلاب الجامعة المصرية

دراسة ميدانية ببعض كليات جامعة الاسكندرية

دكتور فاروق شوقى البوهى (*)

مقدمة :

تعرض التعليم طيلة سنوات لانتقادات شديدة وصفته بأنه نظام يسود فيه جو من الظلم والسيطرة والتمييز . وهذه الانتقادات تدعو الى شىء من الاستغراب ، ان لا يعقل ان ينتقد التعليم على وضيعته التى لم يرد لها هو نفسه ، بل المجتمع هو الذى أراده على ماكان عليه . ومهما اختلفت وضعية التعليم على مر السنين ، فقد كان المجتمع دائما يطالب النظام التعليمى أن يكون تابعا للسلطة ، وأداة لتمييز الناس الى مراتب .

واليوم أصبح من الثابت أن الهدف الذى تصبو اليه السلطات المسئولة فى أى دولة هو جعل المؤسسات التعليمية وسيلة لتحقيق التكافؤ فى الفرص . ولقد تضافرت عدة عوامل لجعل المسئولين يدركون ضرورة المبادرة الى اصفاء الطابع الديمقراطى على التعليم ، وهذه العوامل هى : الاحتياجات الاقتصادية فى بعض الأقطار ، الأهداف المذهبية فى أقطار أخرى ، والكفاح من أجل التحرر الوطنى فى جزء كبير من العالم بل نجد أحيانا أن الخوف من الاضطرابات الاجتماعية كان له أثر لا يستهان به فى هذا المضمار ، ولقد استطاعت المجتمعات الحديثة ، والمجتمعات التقليدية أن توفر الشروط المناسبة لنشر التعليم ، كما اتجهت الذية فى أغلب الأقطار الى اطالة مدة التعليم . أما المجتمعات الصناعية ، الاشتراكية منها والرأسمالية ، فانها مافتنت تطور تعليمها الثانوى والعالى لمقابلة الاحتياجات السابق ذكرها

(*) أستاذ مساعد أصول التربية - بكلية التربية - جامعة الاسكندرية .

كما أن تعميم نظام الامتحانات والمسابقات ، ومحاسبة الفرد على تحصيله العلمى ، والتشدد فى ذلك ، قد أدى الى اتخاذ اجراءات من أجل الغاء الامتيازات الموروثة ، أو على الأقل ، الى اعطاء كل ذى حق حقه . ومع ذلك فان بعض مظاهر الاجحاف فى عالم التربية لا تزال تسود الى اليوم ، وهى أكثر من أن تحصى . ولا نغنى بهذا ما يوجد من فوارق بين البلدان ، بل نغنى مظاهر الاجحاف فى البلد الواحد . ومن الأمثلة على هذا الاجحاف ، تركيز الامكانيات التعليمية فى كبريات المدن ، على حساب المناطق الريفية الشاسعة . ونلاحظ أيضا أن بعض أنواع التعليم تتمتع بامتيازات كبرى فى حين أن فروعاً أخرى محرومة منها ، وذلك بحسب مرتبة المتعلمين الاجتماعية . وبما أن أبناء الفقراء ، محرومون فى مرحلة الطفولة الأولى من الرعاية الكافية جسماً وعقلاً ومن التربية التى تسبق المدرسة الأساسية ، فان هؤلاء الأطفال يجدون أنفسهم منذ البداية فى وضعية صعبة ، ولا يقفون على قدم المساواة مع أبناء العائلات الموسرة أو من أن يعيش فى وسط يساعد على التفتح . أضف الى ذلك أن الأماكن المدرسية الشاغرة تتناقص كلما انتقل الانسان من درجة الى أخرى فى سلم التعليم ، مما يؤدى الى عملية انتقاء تمنع الكثيرين من ذوى العزائم ، من متابعة دراستهم ، وهكذا فان الذين فاتتهم فى البداية فرصة الدخول الى المدرسة ، يجدون أن امكانية تعليمهم تضعف سنة بعد أخرى .

وإذا كانت المساواة فى حق التعليم ، تعد شرطاً ضرورياً الا أنها غير كافية لتحقيق الديمقراطية فى مجال التربية . هذا رغم أن الكثيرين يعتقدون أن المساواة هى غاية الغايات بالنسبة الى من يسير فى نهج الديمقراطية . ذلك أن المساواة فى حق التعليم ، لا تعنى المساواة فى الفرص ، لأن المقصود بهذه المساواة الأخيرة هو تمكين الطالب من التخرج والنجاح . ويؤيد ذلك ماذهب اليه بعض المفكرين أمثال كولمان Coleman (١) بأن الاكتفاء بالمساواة فى حق التعليم المدرسى ، يؤدى فى الواقع الى عدم المساواة من حيث النتائج المدرسية ، اذا لم يؤخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى مثل الجو الاجتماعى السائد فى المدرسة » .

ولكن هذه الفرص للأسف الشديد غير متبادلة . والدليل على ذلك

مانشاهده ، عند بداية المراحل الدراسية ونهايتها ، من اختلاف الأصل الاجتماعي بين الملحقين والمتخرجين .

ذلك أن حالة العائلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، لها آثار سلبية على فرص الالتحاق فى مختلف فروع التعليم ، وبالتالي على فرص النجاح . على أن هذا الترابط السلبى ، وإن كان ملحوظا فى العالم أجمع ، إلا أن آثاره تختلف من حيث القوة والضعف بحسب الدول . وأسباب ذلك واضحة فى أغلب الأحيان ، فالتلاميذ الفقراء مضطرون للانقطاع عن الدراسة قبل الأوان بحثا عن العمل ، ومن الطلبة من تضطره ظروف الحياة للجمع بين العمل والدراسة . ولقد نجد منهم من لا تتوافر فى بيوتهم الظروف الصحية الملائمة والتغذية الكافية . كما أن بعض البيوت مكتظة بالسكان . وقد تركزت الدراسات فى السنوات الأخيرة على عوامل أخرى مهمة ، وإن لم تكن بمثل وضوح العوامل السابقة ، ونعنى بها الوسط الثقافى ، وخاصة الوسط اللغوى الذى ينشأ فيه الطفل ويحصل منه على مستوى لا بأس به من المعرفة التى سوف تنفعه لا محالة عندما يلتحق بالدراسة .

إن الفوارق بين الأفراد والجماعات تصبح أوضح ما تكون فى مرحلة التعليم العالى ، فنجد على سبيل المثال (٢) بأنه خلال الفترة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية أن فرص التحاق أبناء أصحاب المهن الحرة والاطارات العليا تبلغ ٥٢٤٪ مقابل ٢٦٦٪ من أبناء العمال ، وفى انجلترا تبلغ نسبة أبناء أصحاب المهن الحرة والاطارات العليا الملحقين بالجامعات والمعاهد العليا ٦٢٩٪ مقابل ٢٧٢٪ من أبناء العمال وفى اليابان ٥٢٨٪ من أبناء الفئة الأولى يلتحقون بالتعليم العالى مقابل ٨٧٪ من أبناء العمال . بينما وجد مصطفى درويش فى دراسته على طلاب جامعة أسيوط (٣) ١٩٧٨ بأن تمثيل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة يكاد يكون متساويا فى كليات جامعة أسيوط .

مشكلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للتعرف على العلاقة القائمة بين المستويات

الاجتماعية الاقتصادية للطلاب وبين الفرص التعليمية التي يحصلون عليها ،
وذلك عن طريق التعرف على الوزن النسبى لتمثيل كل فئة من الفئات
الاجتماعية للمجتمع فى الكليات الجامعية المختلفة .

ولقد تحددت التساؤلات الآتية فى ضوء مشكلة الدراسة :

- ١ - هل يوجد تباين بين المستويات الاجتماعية ، الاقتصادية للطلاب
فى الكليات المختلفة لجامعة الاسكندرية ؟
- ٢ - ماهى الأوزان النسبية لتمثيل المستويات الاجتماعية المختلفة فى
كليات جامعة الاسكندرية ؟
- ٣ - هل تتباين أسباب ودوافع الالتحاق بالكليات المختلفة بتباين
المستويات الاقتصادية - الاجتماعية .

فروض الدراسة :

- ١ - لا توجد فروق دالة احصائيا بين متوسط درجات المستوى
الاجتماعى للطلاب فى مختلف الكليات .
- ٢ - لا توجد فروق دالة احصائيا بين متوسط درجات المستوى
الاقتصادى للطلاب فى مختلف الكليات .
- ٣ - لا توجد فروق دالة احصائيا بين أسباب ودافع التحاق الطلاب
بالكليات المختلفة فى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة ؟
- ٤ - لا توجد فروق دالة احصائيا بين نسب تمثل الطلاب للمستويات
الاجتماعية - الاقتصادية بمختلف الكليات بجامعة الاسكندرية .

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على عينة ممثلة للمستويات الاجتماعية - الاقتصادية

المختلفة ببعض كليات جامعة الاسكندرية داخل نطاق محافظة الاسكندرية فقط
وبالتالى لم يمثل فيها طلاب كليات جامعة الاسكندرية بمحافظة البحيرة .

منطلقات الدراسة :

١ - التعليم الرسمى فى كل المجتمعات يمثل أداة رئيسية تسمح
للقائمين على أمر المجتمع بتحقيق اختياراتهم فى كافة مجالات الحياة سواء
لضمان استقراره واستمراره أو لتغييره وفق آرائهم ومخططاتهم .

٢ - التعليم لم يعد خدمة للفرد يفيد منها أو لا يفيد وفقا لرغباته
بل أصبح التعليم ضرورة لابد منها بأكثر من معنى اقتصادى أو سياسى أو
اجتماعى ، فالتعليم أداة رئيسية لاعداد القوى العاملة لمعظم مجالات العمل
والانتاج فى المجتمع كما يمثل التعليم من الوجهة الاجتماعية ضرورة حيث
ترتبط المكانة الاجتماعية للفرد بمرحلة التعليم التى بها نوع هذا التعليم ،
وعلى الصعيد السياسى يمثل التعليم ركيزة لنشر أفكار المؤسسات السياسية
فى المجتمع .

٣ - ان ظهور بعض المشكلات كازدياد أعداد الخريجين بما يفوق طاقة
العمل مما يؤدى الى البطالة المقتنة أو السافرة ، وكذلك ظهور مجالات الكسب
السريع أمام غير المتعلمين بما قد يثير الشك فى جدوى الذهاب الى المدرسة ،
لا يضعف من جدوى التعليم باعتباره عاملاً رئيسياً للاستحواذ على السلطة
وممارستها .

٤ - ان التعليم من أعظم العوامل المحققة للتساوى بين الأفراد وتخفيف
حدة الصراع بين الفقراء والأغنياء (٤) .

مصطلحات الدراسة :

تكافؤ الفرص التعليمية : يتضح مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ويتحدد
فى أنه اتاحة التعليم لكل قادر عليه وذلك بتذليل الصعاب التى تعترض عملية
التعليم سواء أكانت صعوبات مادية أو معنوية .

وقد أشار قانون التعليم رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ وكذلك الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧١ ، وكذلك المخطط القومى للتعليم مابين ١٩٧٢ - ١٩٨٠ ، وبالإضافة لما سطر فى الميثاق الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ بخصوص تكافؤ الفرص بأنه يعنى ضمان حق كل مواطن فى تلقى تعليم يتناسب مع قدراته وجهوده .

وركائز هذا المفهوم فى الفكر المصرى تتضح من خلال القوانين والتشريعات الصادرة وتتلخص فيما يلى(٥) :

١ - الفرص المتكافئة للحصول على التعليم بصرف النظر عن الأصل الاجتماعى - الاقتصادى .

٢ - الفرص المتكافئة للحصول على أقصى قدر من التعليم تسمح به قدرات الفرد بصرف النظر عن أى اعتبارات متعلقة بالجنس أو الدين أو اللون أو الوضع الاجتماعى .

التمثيل النسبى : يعتبر حساب التمثيل النسبى للفئات أو الطبقات الاجتماعية داخل النظام التعليمى من أهم الخطوات لتقويم ديمقراطية التعليم أو التعرف على مدى التفاوت الذى يفصل بين الفئات الاجتماعية من حيث عدد الأماكن التى يستحوذ عليها أبناءها فى التعليم وأيضا من حيث نوعية التعليم التى يحصلون عليه .

وتبرز أهمية التعرف على التمثيل النسبى للفئات الاجتماعية فى مراحل التعليم المختلفة فى امكانية التخطيط للسياحة التعليمية الرامية الى تحقيق تعليم أكثر عدلا وأكثر استجابة لتطلعات القاعدة العريضة من أبناء المجتمع(٦) .

الإطار النظرى للدراسة

(أ) الماركسيون والدور الاجتماعى للتربية :

لم يضع الماركسيون الأوائل نظرية تفصيلية عن الدور الاجتماعى الذى

تلعبه التربية فى احداث التغيير الاجتماعى ولذلك كان على الاتجاهات الماركسية الحديثة التى نشأت منذ منتصف الستينات أن تقدم تفسيراً ماركسياً لوظيفة المدرسة وذلك بالاعتماد على كتابات ماركس الاجتماعية والاقتصادية فى محاولة لاستخلاص مثل هذه النظرية . ولعل أهم تلك الأفكار التى استمدوا منها نظرياتهم المبكرة المقولة الماركسية الشهيرة عن العلاقة بين الاطار العقائدى للمجتمع والبناء الاقتصادى له . فلقد ذهب ماركس الى أن البناء الفوقى Super-Structure بما يمثله من مؤسسات فكرية وعلمية وثقافية ، يتحدد بطبيعة البناء التحتى أو القاعدى Base-Structure أى وسائل الانتاج وعلاقاته فى هذا المجتمع .

وكانت تلك الفكرة بمثابة الأساس الذى دفع ماركس للدعوة بأن الأفكار والمعتقدات السائدة فى أى مجتمع انساني أفكار الطبقة المسيطرة على مقدرات هذا المجتمع الاقتصادية .

ان أفكار الطبقة الحاكمة هى الأفكار السائدة فى كل مرحلة ، أى أن الطبقة التى تكون القوة المادية السائدة فى المجتمع تمثل القوى الفكرية المسيطرة . فالطبقة التى تقع أدوات الانتاج المادى تحت تصرفها تتحكم فى نفس الوقت فى أدوات الانتاج الثقافى . ان الأفكار السائدة ليست الا تعبيراً مقالياً عن العلاقات المادية المسيطرة مدركة بوصفها أفكاراً (٧) .

ومن ثم ، فلقد نظر ماركس وانجلز الى التربية على اعتبار أنها نتاج للظروف الرأسمالية والاجتماعية ، التى تتحدد بالطبع وفقاً لمصالح الطبقة السائدة ، فالمدارس تعد أحد الادارات التى تستخدمها هذه الطبقة فى فرض سيطرتها (٨) وفى رأى ماركس وانجلز أن الثورة الاشتراكية سوف تخلص التربية من تأثير الطبقة الرأسمالية المسيطرة وتنشر التعليم المجانى بين جميع فئات المجتمع ، بواسطة نقلها للسلطة السياسية من الطبقة الرأسمالية الى الطبقة العمالية .

وخلال العقدين الماضيين ظهرت أدبيات كثيرة تنطلق من هذا الموقف وتتفق فى مجملها على النظر الى النظام التعليمى للمجتمع الرأسمالى

المعاصر بوصفه أداة للقوى الاقتصادية المهيمنة تساعد على إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية للنظام الرأسمالى الاحتكارى (التوسير) (٩) Altiusser (١٩٧١) ، ميلبوند Milibond (١٩٦٩) ، يولز وجنيتز Bowles A Gintis (١٩٧٦) ، ودارت هذه الكتابات حول فكرة الصراع بين الطبقتين الأساسيتين فى البناء الاجتماعى ، ولذلك أطلق على هذا الفكر المعبر عن مثل هذه الاتجاهات فى مجال علم اجتماع التربية ،
بنظرية الصراع Conflict theory

ومن التفسيرات المبكرة التى طرحت فى سياق هذه النظرية مذهب اليه مارتن ليزرس Martin Lezers ودافيد كوهنى Divid Cohen (١٩٧٠) من أن وظيفة النظام التعليمى فى المجتمع الرأسمالى المتقدم تتمثل فى المحافظة على العلاقات الاجتماعية والطبقية غير المتكافئة ، وإعادة انتاجها .

أن الفكرة الموجهة للنظام الرأسمالى الاحتكارى فيما يتعلق بالتربية تمثلت فى النظر إليها على اعتبار أنها نشاط اقتصادى . ولقد تم تبرير التعليم باعتباره وسيلة للتوسع فى الثروة بواسطة تحسين الانتاج فلقد تشكلت التربية فى آلية تدريب واختيار قوى العمل بصورة مضطربة (١٠) .

وفى نفس السياق ، ينظر مارتن كارنوى Martin Carnoy (١٩٧٤) الى النظام التعليمى بصفته انعكاسا للبناء الاقتصادى والسياسى للمجتمع ففى ظل النظام الرأسمالى القائم على علاقات الملكية وانتاج السلع ، فان هؤلاء - الذين يحتلون مواقع القوة هم الذين يستحوزون على رأس المال ويتحكمون بالتالى فى عمليات إعادة انتاج النظام الاجتماعى بواسطة هيمنتهم على الأنشطة الاقتصادية وعلى توزيع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى اطار هذا النظام ومن هنا اتجهت تنظيرات « كارنوى » الى تناول النظام التعليمى فى المجتمع الرأسمالى بوصفه جزءا ومكونا هاما من أجزاء ومكونات الاقتصاد الرأسمالى . فلقد نشأ هذا النظام ، فى رأيه لكى يحل مكان الأسرة والمؤسسة الدينية والمجتمع المحلى ، ككيان رئيسى ورسمى لتطبيع الأفراد اجتماعيا كما كان سائدا فى المجتمع الاقطاعى (١١) .

أما فى النظام الرأسمالى ، فالمدسة تقوم بوظيفتين أساسيتين : انتاج نفس المهارات غير المعرفية التى يتطلبها نظام الانتاج الرأسمالى القائم على تقسيم العمل والتمايز بين المهن بالاضافة لاضفاء الشرعية على البناء الطبقي الهرمى لهذا النظام ومن أجل تحقيق هذه الوظيفة كان على النظام الرأسمالى أن يدعم فكرة المسئولية الفردية عن النجاح والفشل فى مجتمع الجدارة **meritocrat** وبذلك لا بد ، فى نظر كارنوى ، من قيام المؤسسات الدينية بتطبيع الأفراد وفقا لثقافة الفئة الاجتماعية المسيطرة

وعلى وجه الاجمال ، لا يمكن ادراك التعليم ووظائفه فى عزلة عن الاطار الاقتصادى له . واذا كان الاطار الاقتصادى للمجتمع يقوم على أساس من التصنيف الاجتماعى غير العادل ، فسوف يعكس النظام التربوى بالضرورة تلك العلاقات وذلك هو بالفعل التصور العام للتربية فى ظل النظام الرأسمالى، أو كما يعبر « كارنوى » عن هذه الفكرة بقوله « ينعكس البناء الطبقي للمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية . فى نظام طبقي للمدرسة » أو فى تكراره لنفس الفكرة فى عبارة أخرى ان « البناء والتوزيع التعليمى يعكس التنظيم الهرمى للانتاج » (١٢) .

وينظر لويس الثوسير Louis Althusser الى التربية كالية للسيطرة وظيفتها انتاج العلاقات غير المتكافئة للانتاج الرأسمالى . فالواقع أن كل تكوين اجتماعى **Social Formation** ينبثق عن نمط مسيطر من أنماط الانتاج « . واذا كان الشرط النهائى للانتاج هو اعادة انتاج الظروف الراهنة فان ظل تكوين اجتماعى يجب أن يعيد انتاج شروط انتاجية فى نفس الوقت الذى يقوم فيه بالانتاج . ومن هذه الأفكار التى يطرحها الثوسير يتضح لنا أن كل نظام اجتماعى يجب أن ينتج (أ) قوى الانتاج (ب) العلاقات الحالية للانتاج (١٣) .

ومن الواضح أن فكرة « اعادة الانتاج » ترتبط بالعلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية التى نادى بها ماركس واستنادا الى هذه الفكرة يضع الثوسير نظريته فى الدولة على أنها تتكون من جهاز الدولة **State Apparatus** وهو أحد المصطلحات التقليدية للنظرية الماركسية والجهاز الايديولوجى للدولة **Ideological state Apparatus**

ويعد الجهاز التربوى الايديولوجى أحد أجهزة الدولة الايدولوجية والذى يعده ماركس الجهاز السائد والمسيطر فى الأنظمة الرأسمالية المتقدمة فلقد احتل النظام التربوى لمثل هذا المجتمع الموقع الذى كانت تحتله الكنيسة كجهاز ايدولوجى مسيطر للدولة خلال القرون الوسطى « كنتيجة للمصراع الطبقي السياسى والايديولوجى العنيف ضد جهاز الدولة الايدولوجى السائد وقت ذاك .

ولقد كان للنظرية التى قدمها يولز وجينتز (١٥) فى كتابهما Schooling in Capitalist America 1976. أثر هام فى تشييط

ودفع البحوث العلمية فى اتجاه فحص العلاقة بين التعليم والبناء الاجتماعى الطبقي بالاعتماد على مقولات أكثر علمية فيشير المؤلفان الى أن دور التربية فى المجتمعات الرأسمالية يتلخص فى انتاج القوى العاملة واعادة انتاج العلاقات الاجتماعية للحياة الاقتصادية . ومن هنا يجدر النظر الى النظام الراسمالي ليس فقط على أنه عملية فنية انتاجية بل أيضا كعملية اجتماعية .

وفى هذه العملية الاجتماعية للنظام الراسمالي تقوم التربية بدور مزدوج . فمن ناحية ، بواسطة نقل المهارات الفنية والدوافع المناسبة يزيد التعليم من القدرة الانتاجية للعمال . ومن ناحية أخرى ، تساعد التربية على تجديد العلاقات لعمليات الانتاج .

فى عبارة أخرى ، فالعلاقات الاجتماعية للنظام التربوى تماثل العلاقات الاجتماعية للانتاج الراسمالي . فالتنظيم الاجتماعى بما يتضمنه من بيروقراطية وعلاقات هرمية تعكس تلك العلاقات التى يتطلبها نظام العمل الصناعى فى المجتمع الراسمالي .

ونلمس ، كما يقرر بولز وجينتز أن التعليم العالى يتطور باستمرار فى اتجاه الاعتماد فى اختياره لطلابه على الدخل والمستوى الأسرى أكثر من اعتماده على قدرات هؤلاء الطلاب . ففى عام ١٩٦٧ ، استطاع ٢٠٪ فقط من خريجي المدرسة الثانوية من الطلاب ذوى الخلفية الاقتصادية الفقيرة الالتحاق بمعاهد التعليم العالى بالمقارنة بـ ٨٧٪ من طلاب الفئات الوسطى سجلوا أنفسهم فى هذه المعاهد . وأيضا ، فالأطفال المتساوون فى درجات

ذكائهم أو فى قدراتهم التحصيلية من هاتين الفئتين المختلفتين فان حظوظ أبناء الفئات الوسطى للتقدم الدراسى تكون أكثر من فرص أبناء الفئات الفقيرة (١٦) فى التقدم الدراسى . وتشير التحليلات الاحصائية التى قدمها بولم وجينتز الى أن الخلفية الطبقية وسنوات التعليم ، التى ترتبط بدرجةها من وجهة نظرهما بالطبقة الاجتماعية تفوق درجات الذكاء فى تفسير انفرص المهنية والاقتصادية اللاحقة للأفراد .

وبالإضافة الى الأفكار المشتقة من الماركسية والتى تركز على الدور الاقتصادى للتعليم ، ظهرت الأدبيات المستندة الى أعمال مفكرين فم أمثال داهرنيدورف Dahrendorf (١٩٦٥) ودرين Draurn (١٩٧٥) ويصفها بولستون Boulston (١٩٧٦) بأنها تحليلات ماركسية ترفض تلك الأفكار الميتافيزيقية والتحديدية مثل الحتمية التاريخية والصراع الطبقي وتتنهج أساسا الى دراسة الصراع بين جماعات المصالح على أن جميعها تتفق على الربط بين مستوى التعليم ومداه وبين الوضع الاجتماعى لفئات الطلاب - المختلفة (١٧) .

وعلى وجه العموم ، فان الاتجاهات النظرية التى تبنت الاتجاه الماركسى ترى بأن الأصول التاريخية للأنظمة التعليمية فى المجتمع الرأسمالى تمثلت فى تحقيق هدف . . . مواجهة حاجات أصحاب الأعمال الرأسمالية من القوى العاملة المنظمة والماهرة ولتقديم آلية للضبط الاجتماعى والاستقرار السياسى فى تلك المجتمعات (١٨) ، ومن هنا يتفق أصحاب الاتجاه الماركسى على أن فرص التعليم التى يحصل عليها الطلاب تتأثر بدرجة كبيرة بالأصول الاجتماعية والاقتصادية لهم . فالطلاب ذوو الأصول الطباقية المختلفة يحصلون على نوع مختلف من المعرفة والمعلومات وعلى قدر متباين من سنوات التعليم .

ويقر اير كاتزليسون ERA Katzenlson ومارك وكسمان Mark Wkeseeman على أن قدر التعليم الذى يحصل عليه الطلاب من الشرائح الاجتماعية الفقيرة يختلف بشدة عن نظيره الذى يحصل عليه الأطفال من الفئات المتوسطة ، وفى المتوسط يتلقى الأطفال ذوى الأصول

الاقتصادية المتوسطة أربعة سنوات دراسية أكثر من أطفال الفئات الفقيرة .
وحيث أن مهنة الفرد تعتمد عادة على قدر السنوات التي يقضيها بالمدرسة
فإن القدر الإضافي الذي يحصل عليه أبناء الطبقات الوسطى يضمن لهم
موقعا مهنيا واجتماعيا أفضل في مستقبل حياتهم من الذي يتاح لأبناء
الطبقات الفقيرة (١٩) .

(ب) الفكر الرأسمالي والدور الاجتماعي للتربية في ضوء نظرية القدرات :

تعددت الدراسات والأبحاث التي أجراها مفكرو الغرب حول الدور
الاجتماعي للتربية في تحقيق الحراك الاجتماعي ومن خلال ذلك درسوا
العوامل المؤثرة على التعليم وكانت أبرز تلك الدراسات ماتعلق منها بما يسمى
بفلسفة القدرات وكانت محاولات هؤلاء العلماء والمفكرين لتدعيم أسس هذه
الفلسفة قائمة على جدل كثير تناول بعض الادعاءات التي تدور حول علاقة
القدرات العقلية بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها الفرد ، وأحد هذه
الادعاءات يرى بأن البيئة الاجتماعية للطبقة التي ينتمي اليها الفرد تؤثر
على مقدار الذكاء الذي يتمتع به الفرد ، والادعاء الثاني عكس الأول وهو
يرى بأن الذكاء وراثي بكلية وكل ادعاء يقدم تفسيراً مختلفاً لتلك العلاقة
ومن الدراسات المدعمة للاتجاه الأول الدراسة التي أجراها لورانس (٢٠)
Lawrence, Et.M. التي سعت للإجابة على التساؤل الآتي : بأي قدر

نستطيع أن نقلل الاختلاف في نسب الذكاء لو أننا قللنا الاختلاف بين البيئات
الاجتماعية ؟ ولذلك أجرى دراسته على مجموعة من الأطفال الذين أدخلوا
ملجأً للأيتام في مرحلة عمرية مبكرة وقاس نسب ذكائهم بعد بقائهم فترة
طويلة بهذا الملجأ مستندا الى أن هؤلاء الأطفال تمتعوا بمناخ متجانس ووجد
أن الاختلافات في نسب الذكاء لهؤلاء الأطفال قد اختزل بقدر ضئيل بالمقارنة
بالأطفال الذين يعيشون في بيئات متباينة وكان تباين الاختلاف بمقدار ١٠٪
في نسب الذكاء بين أفراد المجموعتين في البيئة الواحدة والبيئات المختلفة .

ومن الدراسات التي دلت على صحة الادعاء الأول الدراسة التي قام
بها جونسون (٢١) Ronald Johnson من جامعة هاواي ، والتي بحث
فيها الاختلاف في نسب ذكاء توأمين متماثلين فصلا عن بعضهما في بيئتين

مختلفتين ولديهما من العمر شهرين وقارن اختلاف نسب ذكائهما باختلاف نسب ذكاء توأمين متماثلين آخرين فصلا عن بعضهما بعد أن مضيا معا ٢٤ شهرا فلو افترضنا أن التوأمين الذين فصلا مبكرا يرجع ذكائهما الى العامل الوراثي دون أى متغير آخر لكانت الفروق فى نسب ذكائهما أقل من اللذين قضيا وقتا أطول معا فى بيئة واحدة فقد جاءت النتائج كما يلي ان التوأمين اللذين فصلا مبكرا كانت نسبة الاختلاف فى نسب ذكائهما ٩٤٪ واللذين فصلا بعد عام كانت نسبة الاختلاف فى نسب ذكائهما ٤٧٪ وذلك يدل على أن تشابه الظروف البيئية يدعم من الافتراض القائل بأن الاختلافات فى الذكاء بين الأفراد انما هى اختلافات راجعة للبيئة وليست للوراثة .

ومن وجهات النظر المؤيدة لأثر العامل البيئى فى خلق التمايز ما أوضحه كريستفور جينكز (١٩٧٣) Christopher Joncks فى كتابه عن عدم المساواة والذى عالج فيه قضية ان فرص التعليم غير المتساوية (متكافئة تؤدى بالضرورة الى عدم المساواة أو التكافؤ بين البالغين فكما كانت الفرص متكافئة فى التعليم كلما قل التمايز بين البالغين ، واقترح جينكر بأن الطريقة الوحيدة لانجاز أكبر قدر من التساوى يكون فى ظل الاشتراكية بما تعنيه من ثورة على التحكم السياسى فى القوانين الاقتصادية . ولقد قلل جنكيز من أثر العوامل الوراثية فى اختلاف نسب الذكاء ، وأرجع وجود التمايز فى نسب الذكاء بين الأفراد فى المجتمعات الاشتراكية الى الحظ ويقبض من كتابه ماجاء بخصوص ذلك ان يقول :

« لا الخلفية العائلية ولا المهارات المدركة أو التعليم المكتسب بقسار على أن يفسر اختلاف الأفراد فى نسب الذكاء ، فبدون شك فان الحظ يلعب دورا هاما فى حياة الانسان ، ولكن من الصعب الأخذ بهذه الآراء بجدية ان لم يبرهن على أن الحظ يتدخل فى اختيار الآباء وبشكل خاص فى فصل وتجميع الجينات التى قد تسهم بدرجة ما فى نسب الذكاء التى يتمتع بها الفرد » .

وما يحاول أن يصل اليه أصحاب هذا الادعاء وهو أن الانسان ماهو الا دمية تتحرك أو تتغير بقوة البيئة دون أى عوامل أخرى نظرية .

ومن ذلك ما يتضح من أن هناك أبحاثا تجرى على الأطفال لزيادة نسب ذكائهم باعطائهم وجبات من الطعام مضافا إليها حامض يسمى glutamic الذى يزيد فى نسب ذكاء هؤلاء الأطفال الى حد واضح ولكن هذا العلاج لا يفعل شيئا للأطفال ذوى الذكاء المتوسط أو الأعلى من المتوسط .

أما بالنسبة للدراسات التى تحاول أن تؤكد بأن الذكاء وراثى وبالتالى فإن عدم التساوى فى نسب ذكاء الأفراد يؤدى الى تمايزهم اجتماعيا الدراسة التى قام بها ديفيد فيلكر David Fulker (٢٣) من جامعة برمنجهام Birmingham بانجلترا وكان الفرض الذى بنيت عليه الدراسة بأن الذكاء وراثى والمنهج المستخدم لاثبات صحة هذا الافتراض دراسة التوائم المتماثلة التى تفصل فى بيئات مختلفة وجاءت نتائج الدراسة تؤكد بأن العوامل الوراثية تؤثر فى نسب الذكاء للأفراد بمقدار ٨٠٪ والعوامل البيئية بنسبة ٢٠٪ .

ومن الدراسات التى توضح ارتباط الذكاء بالبيئة والطبقة الاجتماعية الدراسة التى قام بها سير سيرل برت (٢٤) Sir Cyril Burt بجامعة لندن وأوضح بها أن معدل اختلاف نسب ذكاء الآباء يوضح الاختلافات بين الطبقات الاجتماعية والأبناء كما فى الجدول التالى :

تشقت نسب ذكاء الأبناء ونسب ذكاء الآباء

وفقا لنوع العمل الذى يقوم به الآباء

نسب ذكاء الآباء	نسب ذكاء الأبناء	
١٤٠	١٤٠	الوظائف المهنية العليا
١٣٠	١٣٠	الوظائف المهنية المتوسطة
١٢٠	١٢٠	المشتغلين بالتجارة
١١٠	١١٠	الموظفين المهرة
١٠٠	١٠٠	
٩٠	٩٠	الموظفين نصف المهرة
٨٠	٨٠	العمال غير المهرة

من خلال الجدول السابق نجد أن الآباء فى الوظائف العليا يوزع ذكاء أبنائهم بين نسبة ذكاء معادلة لنسبة ذكاء الآباء ١٤٠ وحتى نسبة ذكاء أقل ١٢٠ وكذلك الحال بالنسبة للآباء الذين تبلغ نسبة ذكائهم ١٢٠ يتوزع ذكاء أبنائهم بين نفس النسبة وحتى ١٠٥ والآباء ذوى الذكاء المنخفض فى هذا الجدول وهو نسبة ٨٠ يرتفع ذكاء أبنائهم لينحصر بين ٩٠ ، ٩٥ . ومن ذلك يتضح أن الأطفال فى الجدول السابق يميلون الى مستوى الذكاء الأم وهو ١٠٠ فنجد أن الآباء فى مستوى ذكاء ١٤٠ لديهم أطفال نسبة ذكائهم ١٢٠ ، بينما الآباء الذين نسب ذكائهم ٨٠ لديهم أطفال نسبة ذكائهم ٩٥ . فالأطفال فى جميع المستويات لديهم ذكاء أقل من آبائهم بينما الأطفال الذين ترتفع نسبة ذكائهم فهم أبناء الآباء ذوى الذكاء المنخفض .

كما أرجعت بعض الدراسات أن الاختلافات فى نسب الذكاء بين أفراد الطبقات الاجتماعية المختلفة قد تبلغ ٥٠ نقطة بين الطبقة العليا والمتوسطة فى صالح العليا وقد يكون ذلك راجعا لطبيعة الأعمال الفكرية التى يقوم بها أفراد الطبقة العليا وغير المتاحة لأفراد الطبقات الدنيا مما قد يدعم الادعاءات التى تعطى وزنا أكبر للقائلين بأن الاختلافات الموجودة بين الطبقات هى التى توجد الاختلافات بين نسب الأفراد المنتمين لهذه الطبقات وليس العكس . فالأطفال فى الطبقة المتوسطة يكونون أقدر على التعلم اذا ما توافرت لهم الأحوال المعيشية والطعام الأفضل وتزويد المنزل بالمكتب الكثيرة التى تدفعه للتفكير والاثارة .

وبالتالى اذا استطعنا تحسين الأحوال الاجتماعية للأطفال من الطبقات الدنيا فسوف نضمن لهم نموا جيدا ، كما أن الاختلافات الظاهرة بين الطبقات سوف تنخفض أو أن أبناء الطبقات الدنيا سوف يصبح ذكاؤهم مساويا لذكاء أبناء الطبقة الوسطى على الأقل .

(ج) الدراسات العربية المتعلقة بدراسة العلاقة بين التعليم والمستوى الاجتماعى والاقتصادى للطلاب .

ومن تلك الدراسات ، تلك الدراسة الرائدة التى قام بها محمد عماد

الدين اسماعيل (١٩٦٤) لدراسة العلاقة بين المستوى الاقتصادي الاجتماعى للأسرة وبين طموح الوالدين فيما يتعلق بمستقبل أطفالهم . وأوضحت الدراسة النقاط التالية :

١ - ان الوالدين من الطبقة الوسطى يظهران درجة من القلق على مستقبل أطفالهم أكثر من تلك التى يظهرها الوالدان من الطبقة الدنيا .

٢ - ان الوالدين من الطبقة الوسطى يفترضان أن أطفالهم سيلتحقون بالتعليم العالى فى حين أن الوالدين من الطبقة الدنيا يكونان أقل طموحاً وقلقاً على المستوى التعليمى الذى سيتمكن منه الطفل مستقبلاً .

٣ - ان الوالدين من الطبقة الوسطى يفترضان أن الطفل سيلتحق بعمل مهنى كالطب أو الهندسة . الخ . أما غالبية الآباء من الطبقة الدنيا فترى أن أطفالهم سيعملان فى الصناعة أو الأعمال الكتابية (٢٥) .

ونجد أيضاً فى دراسة مصطفى درويش (١٩٧٨) بأن تمثيل المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة يكاد يكون متساوياً فى كليات جامعة أسبوط . كما وجد تبايناً بين الكليات المختلفة من حيث توزيع الطلاب فى كل كلية على المستويات الاجتماعية الاقتصادية المحددة فى دراسته (٢٦) .

وذلك قد يكون راجعاً لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية المتضمن إتاحة الفرص لأبناء سائر الطبقات والفئات الاجتماعية بصرف النظر عن أى اعتبار غير امتلاك الفرد للقدرات المؤهلة للالتحاق بهذه الكليات .

وفى دراسة حسن سلامة الفقى عام ١٩٨٢ حول تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة نجد أن الباحث يقرر ما يلى :

١ - ان تكافؤ الفرص التعليمية على مستوى التعليم الابتدائى لم يتحقق فى المجتمعات العربية فى حين أنه تحقق فى الدول الغربية .

٢ - انه قد حدثت زيادة بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوى تصل الى

٥٥٪ وذلك بالنسبة لعدد المسجلين فى هذا التعليم فى الفترة ما بين ١٩٦٩ - ١٩٧٠ الى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . كما زادت نسبة عدد الطلاب المسجلين فى هذا التعليم بالنسبة الى مجموع الطلاب فى سن هذا التعليم من ١٩٤٠٪ الى ٢٦٪ فى نفس الفترة .

٣ - حظى التعليم العالى بعناية كبيرة فى الدول العربية مما أدى الى تحقق تقدم كبير فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى هذا المستوى وثبتت الدراسة زيادة المعدل السنوى فى هذا النوع من التعليم الى ١٣ر٨٪ خلال الفترة ما بين ١٩٦٩/١٩٧٠ الى ١٩٧٤/١٩٧٥ (٢٧) .

ونستنتج من دراستنا لكافة الاتجاهات المهمة بالعلاقة بين الأصل الاجتماعى للطالب ونوع ومدى تعليمه الى ما يلى :

١ - ان هناك اختلافات عديدة فى الفرص التعليمية للطلاب أصحاب الخلفيات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة .

٢ - ان الطلاب من أبناء المكانة الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة لديهم فرص أفضل للالتحاق بالتعليم العالى من أبناء الطبقات المتخصصة .

٣ - بينت الدراسات المصرية وجود تباين بين الكليات المختلفة من حيث توزيع الطلاب فى كل كلية على المستويات الاجتماعية الاقتصادية .

ولذلك أجرى الباحث دراسته الميدانية ليرى مدى اتفاق تلك النتائج مع الواقع الحالى فى ظل ظروف التغيير الاقتصادى الاجتماعى التى حدثت فى المجتمع المصرى بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

الدراسة الميدانية

عينة البحث :

بلغ حجم العينة الكلى ٥٠٠ طالبا وطالبة يمثلون طلاب الكليات المختلفة بجامعة الاسكندرية فى المرحلة العمرية بين سن ١٨ حتى ٢٤ عاما .

وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية بحيث يمثلون جميع السنوات الدراسية بكل الكليات الموجودة بجامعة الاسكندرية والجدول التالى يبين توزيع أفراد العينة على الكليات المختلفة وفقا للسنوات الدراسية التى ينتظمون بها .

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة فى الكليات المختلفة
وفقا للسنوات الدراسية

السنة الدراسية	كلية الطب	كلية العلوم	كلية التجارة	كلية التربية	كلية الآداب	كلية الصيدلة	المجموع
الأولى	٢٠	٣٥	٣٠	٢٥	٢٠	٢٠	١٥٠
الثانية	٣٠	٣٥	٢٠	٢٥	٢٥	٢٠	١٥٥
الثالثة	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٢٠	٢٠	١٣٠
الرابعة	٢٠	٢٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٠	١٣٥
المجموع	٩٠	١١٠	١٠٠	١٠٠	٩٠	٨٠	٥٧٠

أدوات البحث :

بعد دراسة العديد من الأدوات ، رأى الباحث الاستعانة بالأدوات التى تناسب ما تهدف اليه الدراسة حسب الامكانيات الموجودة فى مجال القياس لمجتمعنا . وقد استخدمت فى الدراسة اداتان هما :

(١) استمارة بيانات عن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للأسرة اعداد
عبد السلام عبد الغفار ، ابراهيم قشقوش ، استخدمت كمحك خارجي للاداة
التالية .

(ب) استمارة بيانات عن الحالة الاجتماعية الاقتصادية للطالب
وأسياب ودوافع التحاقه بالكلية التى يدرس بها .

ولقد استخدمت الاداة الأولى التى أعدت فى السبعينات لتكون أداة
لتحديد المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأفراد من خلال البيانات التى يعطيها
المفحوص عن الحالة التعليمية للوالدين ، وظيفة الأب والأم ، مصادر دخل
الأسرة ومقداره ، عدد غرف المسكن والحى الذى تقطن به الأسرة ومقارنة
ذلك بعدد أفراد الأسرة .

واعتمدت طريقة تعيين المستوى الاجتماعى الاقتصادى بواسطة هذه
الاستمارة على تقسيم الوظائف الى ستة مستويات مختلفة مع اعطاء كل
مستوى درجة مساوية تماما لرقم هذا المستوى ، كما تم تصنيف المستوى
التعليمى للاب والأم الى سبعة مستويات مختلفة من الأمية حتى المؤهل الأعلى
من الجامعى . وقد أعطى لكل مستوى درجة مساوية تماما لرقم هذا المستوى .
أما بالنسبة لقياس مستوى الدخل الشهري للفرد فقد قسم الى فئات عددها
عشرة فئات كما هو موضح فى الجدول التالى :

تصنيف مستوى الدخل الشهري للفرد الى فئات
ودرجاتهما المقابلة

الدرجة	الدرجة الفئـة	الفئـة
٦	٢٥ - لاقل من ٣٠	أقل من ٥
٧	٣٠ - لاقل من ٣٥	٥ - لاقل من ١٠
٨	٣٥ - لاقل من ٤٠	١٠ - لاقل من ١٥
٩	٤٠ - لاقل من ٤٥	١٥ - لاقل من ٢٠
١٠	٤٥ - لاكثر	٢٠ - لاقل من ٢٥

وعلى هذا النحو تم تحويل البيانات الخاصة بالمؤشرات المستخدمة فى تقدير المستوى الاقتصادى الاجتماعى للأسرة الى تقديرات رقمية ، كما تم استخدام معاملات الارتباط بين كل مؤشر من المؤشرات السابقة وذلك باستخدام طريقة دولتل **Dodlittl** وقد تمخضت هذه الاجراءات عن سبع تجمعات ، يشمل كل تجمع منها على مدى معين من الدرجات ، واعتبر كل من هذه التجمعات مرادفا لمستوى أو وضع يمكن أن تشغله الأسرة فى التركيب الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع . وفيما يلى بيان لهذه المستويات ومدى الوضع الاقتصادى الخاص بكل منها .

جدول المستويات ومدى الوضع الاجتماعى الاقتصادى
الخاص بكل منها

المستوى	مدى الدرجات	المستوى	مدى الدرجات
منخفض جدا	١٥ - ٢٠	فوق المتوسط	٦١ - ٧١
منخفض	٢١ - ٢٩	مرتفع	٧٢ - ٨٤
دون المتوسط	٣٠ - ٤٢	مرتفع جدا	٨٥ - ٩٨
متوسط	٤٣ - ٦٠		

ومما يجدر الاشارة اليه أنه تم تطبيق هذه العمليات والاجراءات على عينة بلغ عددها ٤٥٧٧ فردا بهدف تقدير الوضع الاجتماعى الاقتصادى لكل منهم وعن كيفية تطبيق الاستمارة فيتم بطريقة جمعية بعد توضيح الفرض منها للطلاب وزمن اجابتها مفتوح .

ونتيجة للتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وارتفاع الأجور وتعديل الهيكل الوظيفى واختلاف التقدير الاجتماعى للموظائف والأدوار أدخل الباحث بعض التعديلات على درجات المستويات المقررة لكل من محور الوظيفة ، المستوى التعليمى ، السكن السدى تشغله الأسرة ، توزيعات الدخل وهى نفس المؤشرات التى استخدمها الباحثان فى الاستمارة السابقة . وتمت صياغة البيانات المطلوبة بما يحقق التعرف

الدقيق على الأبعاد الأربعة المطلوبة لتعيين المستوى الاجتماعى ، المستوى الاقتصادى بالإضافة لعدد ١١ سبباً أو دافعاً للاحتاق بالكلية التى يدرس بها الطالب (أنظر الملحق رقم ١) .

أولاً : محور الوظيفة

أعطيت المرتبة الأولى لوظائف الأعمال الحرة تلك المتمثلة فى تجارة الجملة والتصدير والاستيراد والمقاولات ، ويلىها فى المرتبة فى نطاق محور الوظيفة كبار موظفى الدولة من الوزراء ، ورؤساء مجالس ادارة الشركات ومديرى الجامعات ، وفى المرتبة الثالثة أصحاب الكادرات الخاصة مثل رجال القضاء والشرطة وكبار ضباط الجيش وأساتذة الجامعة وأصحاب المهن الحرة من أطباء وصيادلة ومحامين ومحاسبين ، وفى المرتبة الرابعة صغار التجار وأصحاب الأرض الزراعية من المالكين لخمسين فدانا فأقل ، وفى المرتبة الخامسة الموظفون فى الحكومة والقطاع العام والبنوك المؤهلون تأهيلاً عالياً ، وفى المرتبة السادسة العمال المؤهلون خريجو المعاهد والمدارس الفنية ومعلمو التعليم الأساسى ، المستوى السابع والآخر ويشتمل على العمال العاديين غير المؤهلين العاملين فى الصناعة والحرف المختلفة والعمال الزراعيين (٢٨) .

ولكل مستوى من المستويات السابقة داخل نطاق الوظيفة وزن أو معامل

كما يلى

المستوى	الوظيفة	الوزن
الأولى	تجارة الجملة والتصدير والاستيراد والمقاولات	١
الثانية	كبار موظفى الدولة والوزراء ورؤساء مجالس ادارة الشركات ومديرى الجامعات	٢
الثالثة	أصحاب الكادرات الخاصة مثل رجال القضاء وكبار ضباط الشرطة والبوليس وأساتذة الجامعات وأصحاب	

٣	المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمحاسبين والمحامين وأصحاب الأراضي الزراعية أكبر من ١٠٠ فدان
٤	الرابعة صغار التجار وأصحاب الأراضي الزراعية أقل من ٥٠ فداناً .
٥	الخامسة موظفو الحكومة والقطاع العام والبنوك والشركات والحاصلون على شهادات وتأهيل عالية
٦	السادسة الفنيون والعمال المهرة من خريجي المعاهد العليا والثانوية الفنية ومعلمو التعليم الأساسى
٧	السابعة العمال العاديون غير المؤهلين العاملون فى الصناعة والحرف المختلفة والعمال الزراعيين

وبمقارنة النتائج المتحصل عليها من هذه الاستمارة والنتائج المتحصل عليها من تطبيق استمارة عبد السلام عبد الغفار ، وإبراهيم قشقوش وجد أن معامل الارتباط فى هذا المحور ٠.٨٤ .

المحور الثانى : نوع السكن :

لقد أخذ فى الاعتبار العلاقة بين عدد أفراد الأسرة وعدد الغرف وكذلك توفر أو عدم توفر الوسائل المادية مثل المرافق كالكهرباء ، والماء ، المجارى الحديدية ٠٠٠ الخ .

ولقد أخذ فى الاعتبار ابعاد الأزمة السكانية التى تأخذ بالمجتمع المصرى نتيجة الزيادة السكانية وقلة المعروض من المساكن مما يؤدى الى ارتفاع قيمتها عن التكلفة الحقيقية وتم تقسيم نوع السكن الى سبع مستويات بسبعة أوزان من واحد الى سبعة .

ولقد أعطى لنوع السكن المعامل (٢) وهذه المستويات هى :

المستوى	نوع السكن	الوزن
الأول	فيلا توجد بها حديقة	١

والعلاقة بين عدد الأفراد وعدد الغرف = ١
عدد الأفراد

$$١ = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}}$$

٢ الثانى سكن ممتاز فى عمارة بها أسانسير وبواب
والعلاقة بين عدد الأفراد وعدد الغرف = ١

٣ الثالث سكن جيد فى عمارة من الاسكان الممتاز
عدد الأفراد

$$١٥ = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}}$$

٤ الرابع اسكان متوسط
عدد الأفراد

$$٢ = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}}$$

٥ الخامس اسكان عادى (شعبى)
بالمرافق (مياه ، كهرباء ، مجارى)

$$٣ = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}}$$

٦ السادس (أ) سكن فقير غير مكتمل المرافق وبدون دورات مياه
والعلاقة بين عدد الأفراد وعدد الغرف = ٣

$$٣ = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}}$$

(ب) سكن فقير شعبى يحتوى على مرافق وتكون العلاقة

$$\varepsilon = \frac{\text{عدد الأفراد}}{\text{عدد الغرف}}$$

السابع بناء غير ثابت ، عشش ، خيام ، مقابر ، اسكان ريفي
لا يحتوى على مرافق

المحور الثالث : المستوى التعليمي

لقد بينت الدراسات والأبحاث أن المستوى التعليمي له ارتباط بالمكانة الاجتماعية التي تقرر بالدرجة الأولى التقدم التعليمي وكما يقول البروفسور تورستن هوسن Tarston Huson السويدي « فلقد تبين أن العوامل الاجتماعية متصلة باختيار نوع التعليم (٢٩) » .

ولذلك تم تقسيم المستوى التعليمي الى سبع مستويات أيضا حيث وجد من الدراسات أن هناك ارتباطا مرتفعا بين المكانة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي ونوع ومستوى التعليم بلغ (ر = ٠.٨٥) .

الوزن

المستوى التعليمي

١	— شهادة أعلى من المستوى الجامعي (ماجستير ، دكتوراه)
٢	— شهادة البكالوريوس أو الليسانس
٣	— شهادة المعاهد الفنية العليا
٤	— شهادة الثانوية العامة أو الفنية المتوسطة
٥	— شهادة الاعدادية ومراكز التدريب المهني
٦	— شهادة الابتدائية
٧	— أقل من الشهادة الابتدائية

ومعامل ارتباط نتائج هذا المحور بنتائج تطبيق استمارة عبد السلام عبر الغفار وقشقوش ٠.٩٢

المحور الرابع : مصادر الدخل :

لمصادر الدخل ارتباط بتحديد المكانة التى ينتمى اليها الفرد من منطلق أن من يملك المال يملك سلطة اتخاذ القرار ، ولما كان معامل الارتباط المحسوب بين المستوى الاقتصادى والاجتماعى ومصادر الدخل يبلغ ٩٢ر فان التعرف على مصادر الدخل يعتبر محورا هاما من محاور تحديد الطبقة الاجتماعية التى ينتسب اليها الفرد ويتساوى معامل الرتبة لمصادر الدخل مع معامل التعليم للارتباط بينها البالغ ٠٨٥ر . كما سبق فى المحور السابق .

الرتبة	مصادر الدخل	الوزن
١	ثروة موروثه	١
٢	ثروات نتيجة لممارسة الأعمال الحرة (مقاولات ، استيراد ، تصدير وتجارة جملة)	٢
٣	أرباح تجارية والتجارة الصغيرة وأرباح المهن الحرة للأطباء والصيدالة والمهندسين وكبار الحرفيين)	٣
٤	راتب الوظيفة والحوافز المقررة لها	٤
٥	المعاشات	٥
٦	مساعدات خاصة من الأهل والأقارب	٦
٧	معاشات استثنائية واعانات خيرية	٧

المحور الخامس : مستويات الدخل (خاص بتحديد المستوى الاقتصادى) قد يؤدى الاختلال الاقتصادى الى تضليل فى تحديد المكانة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد مما دفع الباحث لأخذ توزيعات الدخل فى الاعتبار عند حساب المستوى الاقتصادى للفرد وذلك كما فى عديد من الدراسات التى اعتمدت على نسب توزيع الدخل كمحور بجانب المحاور السابقة لتحديد المستوى الاقتصادى للفرد على أساس كمى ومنها دراسات جيمس كوبلز (١٩٦٨) والدراسات الصادرة عن اليونسكو ١٩٧٦ (٣٠) وبعد دراسة استطلاعية على عينة من أفراد المجتمع المصرى مثلت كل شرائح هذا المجتمع

بلغت ٥٠٠ فرد وبالإستناد الى دراسة مصطفى درويش عن الأصول الاجتماعية لطلاب التعليم العالى التى أجريت على عينة من ٧٥٢ طالبا يمثلون ٥٪ من اجمالى عدد الطلاب فى جامعة أسيوط ، حددت توزيعات الدخل وأعطيت لأعلىها الرتبة الأولى ولانهاها الرتبة السابعة وحسب المعامل لهذا المحور بمقدار ٠.٣

توزيعات الدخل :

المستوى	قيمة الدخل السنوى بالجنيه المصرى	الوزن
الأول -	٥٠ ألف جنيه فأكثر	١
الثانى -	أقل من ٥٠ ألف حتى ٣٠ ألف جنيه	٢
الثالث -	أقل من ٣٠ ألف حتى ١٠ آلاف	٣
الرابع -	أقل من ١٠ آلاف حتى ٥ آلاف	٤
الخامس -	أقل من ٥ آلاف حتى ٣٦٠٠ جنيه	٥
السادس -	أقل من ٣٦٠٠ جنيه حتى ١٢٠٠ جنيه	٦
السابع -	أقل من ١٢٠٠ حتى ٦٠٠ جنيه	٧
الثامن -	أقل من ٦٠٠ جنيه مصرى سنويا	٨

طريقة حساب رتبة المستوى الاجتماعى :

يتم حساب رتبة المستوى الاجتماعى للفرد ، بحساب درجات المحاور السابقة والحصول على مجموع هذه الدرجات يحدد القيمة الكلية لمستوى الفرد الاجتماعى وطريقة حسابها كما يلى :

— رتبة الوظيفة (الوزن) ظ × المعامل ٤

— رتبة نوع السكن (الوزن) س × المعامل ٢

— رتبة المستوى التعليمى (الوزن) ع × المعامل ٣

— رتبة مصادر الدخل (الوزن) د × المعامل ٣

تحديد المكانة الاجتماعية - الاقتصادية :

وفقا للمستويات الاجتماعية المتحصل عليها فى هذه الدراسة ومن خلال بعض الدراسات ومنها دراسة عبد السلام عبد الغفار - و ابراهيم قشقوش التى طبقت على المجتمع المصرى وتقسيم هوبرت هافيجهيرست (٢١) عن العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعى عام ١٩٥٨ اعتمدت تقسيم المستويات الاجتماعية الى المكانة العليا ، المكانة المتوسطة - العليا ، المكانة المتوسطة - الدنيا المكانة الأولى - العليا والمكانة الأدنى المنخفضه .

ومن خلال استعراض هذه الدراسات فقد ادخل تعديل على الأخيرة حيث أن مفهوم العمل يرتبط بكل الطبقات فاطلق عليها المكانة الدنيا بقسميها الأعلى والمنخفض وبحساب المعاملات السابقة يتم تحديد المكانة الاجتماعية وفقا للتقسيم الآتى :

١ - المكانة العليا	من ١٢ الى ٢٢
٢ - المكانة المتوسطة العليا	من ٢٥ الى ٢٤
٣ - المكانة المتوسطة الدنيا	من ٢٧ الى ٥٠
٤ - المكانة الدنيا - المستوى الأعلى فيها	من ٥٤ الى ٦٣
٥ - المكانة الدنيا - المستوى المنخفض	من ٦٧ الى ٨٤

ويلاحظ أنها تمثل المستويات التى استخدمها عبد السلام عبد الغفار و ابراهيم قشقوش فى اداتهم .

طريقة حساب المستوى الاقتصادى :

يتم تحديد المستوى الاقتصادى للفرد بناء على معرفة درجاته فى المحاور الآتية : الوظيفة ، المستوى التعليمى ، نوع السكن ، نسب توزيع الدخل كالاتى :

- رتبة الوظيفة ظ × ٤

- رتبة السكن س × ٢

- رتبة المستوى التعليمى ع \times ٤

- رتبة توزيع الدخل ت \times ٣

$$= \text{ق} \cdot \text{م} \cdot \text{حسوبا بالمعادلة} \\ \text{ع} \cdot \text{ظ} + \text{س} \cdot ٢ + \text{ع} \cdot ٤ + \text{ت} \cdot ٣$$

الثبات :

يعتبر ثبات الاستمارة عن درجة اتفاق نتائج تطبيقها على عينات مختلفة بطريقة التطبيق وبعادة تطبيقها على عينة من طلاب الكليات المختلفة حيث يمثلون أبناء المستويات الاجتماعية المختلفة الموجودة فى المجتمع وبعد حساب النتائج وباستخدام معادلة سيبرمان بروان وجد أن معامل ثبات الاستمارة بلغ ٠.٨٦. كما اعتمد فى قياس الثبات على ارتباط نتائج تطبيقها بنتائج تطبيق استمارة عبد السلام عبد الغفار و ابراهيم قشقوش على نفس العينة الكلية . حيث بلغ معامل الارتباط ٧٥ر وهو معامل ثبات يعتمد عليه .

كما وجد أن الارتباط بين مكانة الفرد الاجتماعية فى مستوى اجتماعى معين ومكانته الاقتصادية يبلغ ٧٥.٠

الصدق :

اعتمد فى طريقة حساب الصدق على أسلوبين : الأول وهو صدق المحكمين فقد تم عرض الاستمارة على ١٠ محكمين من المهتمين بالعلوم الاجتماعية بالجامعات المصرية وعرضت عليهم الاستمارة ومعاييرها وحسب معامل صدق الاستجابات لتحديد المكانة الاجتماعية - الاقتصادية فوجد معامل صدق مرتفع اذ بلغت نسبة الموافقة على معايير الحكم على المكانة الاجتماعية الاقتصادية نسبة ٩٥٪ .

وبالاضافة للاعتماد على صدق المحتوى بالاستناد على مقارنة المعايير المستخدمة بالمعايير المحددة فى استمارة عبد السلام ، قشقوش ، وبالمقارنة

بين النتائج المتحصل عليها من تطبيق الأدوات على نفس العينة وجد أن صدق المحك يبلغ ٠.٩٦.

الأسلوب الاحصائي المستخدم

استخدم أسلوب تحليل التباين لاختبار دلالة الفروق في المستويات الاجتماعية الاقتصادية لطلاب الجامعة في الكليات المختلفة ، كما استخدم مقياس كاي ٢ للدلالة الاحصائية لاختبار دلالة اختلاف تكرارات الطلاب اختياريهم للأسباب والعوامل المؤثرة على اختياريهم للكليات التي يلتحقون بها ، والتعرف على دلالة الاختلاف في التوزيع النسبي لطلاب الكليات المختلفة في المستويات الاجتماعية - الاقتصادية .

نتائج الدراسة :

استخدم في تحديد المستوى الاجتماعي لطلاب الكليات المختلفة كل على حدة استمارة المستوى الاجتماعي الاقتصادي للباحث المعدلة في ضوء استمارة عبد السلام عبد الغفار وقشقوش .

جدول رقم (٢)

مقارنة بين متوسطات درجات المستويات الاجتماعية والاقتصادية
لأفراد العينة للكليات التي يدرسون بها

الكلية	الطبيب ن = ٩٠	المعلم التجارة ن = ١١٠	الدرية ن = ١٠٠	الآداب ن = ٩٠	المسيلة المتوسط العام ن = ٨٠
متوسط درجة المستوى الاجتماعي الكلية	٣٢ متوسطة عليها	٦٠ ٥٥ ٦٠ ٣٤ دنيا دنيا أعلى	٦٠ ٥٨ ٦٠ دنيا متوسط أعلى أدنى	٤٢ ٥٠ ٤٦ ٥٨ دنيا متوسط	٤٢ ٥٠ ٤٩ ٨٧ ٤٢ ٥٠ متوسط متوسط عليها دنيا
متوسط درجة المستوى الاقتصادي الكلية	٣٤ متوسط عليها	٥٢ ٥٢ ٥٢ ٥٢ دنيا دنيا أعلى	٥٢ ٥٢ ٥٢ ٥٢ دنيا دنيا أعلى	٥٢ ٥٢ ٥٢ ٥٢ دنيا دنيا أعلى	٤٢ ٥٢ ٤٢ ٥٢ ٤٢ ٥٢ متوسط متوسط عليها دنيا

أولا : المستوى والمكانة الاجتماعية لأفراد العينة بالكليات المختلفة

(أ) بالنسبة لطلاب كلية الطب بجامعة الاسكندرية والبالغ عددهم ٩٠ طالبا وطالبة بسنوات الدراسة المختلفة وجد أن متوسط المستوى الاجتماعى لهم ٣٢٫٧٥ وبالرجوع الى المكانة التى ينتمون اليها فى الاستمارة المستخدمة وجد أنها المكانة الاجتماعية المتوسطة القسم الأعلى منها .

(ب) وبالنسبة لطلاب كلية العلوم بجامعة الاسكندرية وجد أن متوسط درجة المستوى الاجتماعى لأفراد العينة هو ٦٠٫٢٤ وبالرجوع الى المدى الذى يحدد المكانة الاجتماعية لأفراد هذه العينة وجد أنها المكانة الدنيا القسم الأعلى منها .

(ج) وبالنسبة للمستوى الاجتماعى لطلاب كلية التجارة بجامعة الاسكندرية من الطلاب المنتظمين وجد أن متوسط درجة المستوى الاجتماعى هى ٥٥٫٦٠ وبالرجوع الى المكانة الاجتماعية التى ينتمون اليها وجد أنها المكانة الاجتماعية الدنيا القسم الأعلى منها .

(د) وبالنسبة لنتائج طلاب كلية التربية بجامعة الاسكندرية وجد أن متوسط درجة المستوى الاجتماعى لأفراد العينة المختارة فى هذه الكلية قد بلغ ٥٨٫٦٠ وتقع ضمن المكانة الاجتماعية الدنيا المستوى الأعلى .

(هـ) وبالنسبة لطلاب كلية الآداب بجامعة الاسكندرية فقد وجد أن متوسط درجة المستوى الاجتماعى لأفراد العينة المختارة بلغ ٤٦٫٥ وبعد الرجوع للاداة المستخدمة وجد أن المستوى الاجتماعى يتحدد فى المكانة المتوسطة القسم الأدنى منها .

(و) وبالنسبة لطلاب كلية الصيدلة بجامعة الاسكندرية فقد وجد أن متوسط درجة المستوى الاجتماعى لأفراد العينة المختارة من هذه الكلية قد بلغ ٤٢٫٥ وبالرجوع الى الاداة المستخدمة وجد أنهم ينتمون للمكانة المتوسطة العليا .

وبالنسبة للمتوسط العام لأفراد العينة الكلية فقد وجد أنه قد بلغ ٤٩٨٧٧ ويقع فى حدود المكانة الاجتماعية المتوسطة - الدنيا .

ثانيا : تحديد المستوى الاقتصادى للطلاب فى الكليات المختلفة بجامعة الإسكندرية :

بعد تفريغ البيانات وتحليلها وفقا لمحددات المستوى الاقتصادى كما حددتها اداة البحث حصلنا على النتائج الآتية :

(١) طلاب كلية الطب وجد أن متوسط درجة المستوى الاقتصادى بلغ ٣٤ درجة ، يقع فى حدود الطبقة المتوسطة العليا وينتمى آباؤهم لفئات المهنيين كالأطباء والصيادلة والمحامين والمحاسبين .

(ب) وبالنسبة لطلاب كلية العلوم بجامعة الاسكندرية وجد أن متوسط درجة المستوى الاقتصادى قد بلغ ٥٢١ وينتمون للمكانة الدنيا المستوى الأعلى منها وفقا للاداة المستخدمة فى الدراسة وينتمى آباؤهم للزراعيين والمهنيين العاملين بالحكومة والقطاع العام والعمال وصغار الموظفين .

(ج) وبالنسبة لطلاب كلية التجارة بجامعة الاسكندرية فبعد تحليل البيانات وجد أن متوسط درجة المستوى الاقتصادى بلغت ٥٢ وينتمون للمكانة الاقتصادية الدنيا المستوى الأعلى منها وينتمى آباؤهم لفئات العمال وصغار التجار وصغار الموظفين والقليل منهم لآباء يعملون بشركات التصدير والاستيراد والمقاولات .

(د) اما طلاب كلية التربية بجامعة الاسكندرية فقد وجد أن متوسط درجة المستوى الاقتصادى لهم قد بلغ ٥٣٥ . وينتمون للمكانة الدنيا المستوى الأعلى ، وينتمى آباؤهم لفئات العمال والفلاحين وصغار الموظفين بالحكومة والقطاع العام .

(هـ) وبحساب متوسط درجة المستوى الاقتصادى لطلاب كلية الآداب بجامعة الاسكندرية من أفراد العينة المختارة ، فقد وجد أن هذا المتوسط

قد بلغ ٥٣٥ وينتمون للمكانة الدنيا المستوى الأعلى منها ويعمل آباؤهم موظفين فى الحكومة والقطاع العام وغالبيتهم بالتربية والتعليم أو قطاع الخدمات على وجه العموم .

(و) وبالنسبة لطلاب كلية الصيدلة بجامعة الاسكندرية فقد وجد أن متوسط درجة المستوى الاقتصادى قد بلغ ٣٠ر٤٢ وينتمون للمكانة المتوسطة القسم الأعلى منها ويعمل آباؤهم فى الوظائف الحرة والادارية العليا . وبحساب المتوسط العام للمستوى الاقتصادى لأفراد العينة الاجتماعية لطلاب جامعة الاسكندرية وجد أنه قد بلغ ٤٩ر٥ ويقع هذا المتوسط فى حدود المكانة الاقتصادية الدنيا .

وبتحليل نتائج الجدول السابق يتضح اتساق المستوى الاجتماعى مع المستوى الاقتصادى لطلاب الجامعة من أفراد عينة البحث فى الكليات المختلفة ما عدا طلاب كلية الآداب من أفراد عينة البحث فقد وجد أن انتماءهم الاجتماعى يكون للمكانة المتوسطة - الدنيا ، وانتماءهم الاقتصادى هو المكانة الدنيا القسم الأعلى منها .

وفى الحقيقة فان الفارق المحدد للمستويات قد لا يكون دقيقا وبالتالي فان التقارب بين قاع المكانة المتوسطة وقمة المكانة الدنيا يتداخلان .

وعلى وجه العموم فان العينة المختارة لها نفس الانتماء سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية وهى المكانة المتوسطة الدنيا .

الفرض الأول :

ليست هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات طلاب الكليات المختلفة فى المستوى الاجتماعى عند مستوى ثقة ٩٥٪ . وباختبار دلالة الفروق بين متوسط الدرجات فى المستويات الاجتماعية بين أفراد الكليات المختلفة باستخدام أسلوب تحليل التباين كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٣)

النسبة الغائية للفروق بين متوسطات درجات المستوى الاجتماعي

لطلاب جامعة الاسكندرية في مختلف الكليات

التباين	مجموع المربعات الحرة	درجات	متوسط مجموع المربعات	النسبة الغائية
بين المجموعات	٣٠٣٤٦	٥	٦٠٦٩٢	١٢ر٠٣
داخل المجموعات	٢٨٤٥٥	٥٦٤	٥٠ر٤٥	دالة احصائيا
				عند مستوى
				ثقة ٠٥ ر
المجموع	٣١٤٩٠	٥٦٩		

ويتضح من الجدول السابق أن طلاب مختلف الكليات يتباين مستواهم الاجتماعي وبالتالي الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها ، وذلك وفقا لنوع الكلية التي يلتحقون بها ويعلو المستوى الاجتماعي لطلاب كليات الطب والصيدلة المستوى الاجتماعي لطلاب بقية الكليات وعلى ذلك يرفض الفرض القائل بعدم وجود اختلافات في المستوى والطبقة الاجتماعية التي ينتمى إليها طلاب الكليات المختلفة بجامعة الاسكندرية .

الفرض الثانى :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط درجات المستوى الاقتصادي لطلاب مختلف الكليات بجامعة الاسكندرية وذلك عند مستوى ثقة ٩٥ % .

ولاختيار صحة الفرض السابق استخدم أسلوب تحليل التباين وكانت النتائج كما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

النسبة الغائية للفروق بين متوسطات درجات المستوى
الاقتصادي لطلاب جامعة الاسكندرية فى مختلف الكليات

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	النسبة الغائية
بين المجموعات	٢٣ر٨١٢		٦ر٧٦٠	
داخل المجموعات	٢٧١ر٢٨٠	٥٦٤	٤ر٨١	١٤ر٠٦
المجموع	٣٠٥ر٠٩٢	٥٦٩	٧ر٢٤١	عند مستوى ثقة ٠٥ ر

من خلال نتائج الجدول السابق يتضح وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات الاقتصادية للطلاب فى مختلف الكليات وعلى ذلك يرفض الفرض السابق حيث أن طلاب كليات الطب والصيدلة من أسر ذات مستويات اقتصادية أعلى من طلاب الكليات الأخرى فى العينة موضع الدراسة .

وبدراسة الأسباب والدوافع وراء اختيار الطلاب للاتحاق بالكليات المختلفة بجامعة الاسكندرية فان الجدول التالى يوضح النتائج المتحصل عليها من تفريغ البيانات المتضمنة فى استمارة البحث حول هذه الأسباب .

جدول رقم (٥)

النسب المئوية لاستجابات طلاب الكليات المختلفة بجامعة الإسكندرية

لأسباب ودوافع الالتحاق بالكليات التي يوجدون بها

رقم	كلية العلوم	كلية التربية	كلية التجارة	كلية الآداب	كلية المتوسط
مسلسل	٩٠ = ن %	٨٠ = ن %	١١٠ = ن %	١٠٠ = ن %	٥٧٠ = ن %
أسباب الالتحاق بالكلية					

١ حرص الأسرة وتوفيرها للظروف الملائمة لضمان نجاح في الثانوية العمامة

٢ رغبة الطالب الشخصية في الالتحاق بالكلية

٣ لأنها نفس الكلية التي تخرج منها أحد الوالدين أو الأقارب

٤ تحقيقا لرغبة أحد الوالدين أو كليهما

٥ اتفاق الدراسة في الكلية مع التخصص في المرحلة الثانوية

٦٤	٧٠	٤٤	٥٠	٥٠	٨٠	٩٠
----	----	----	----	----	----	----

٧٣	٤	٨٠	٥٦١٧	٦٤	٧٢٧١	٧٣	٨٩
----	---	----	------	----	------	----	----

٢٨٤٣٥	٤٩	٢١١٧	١٥	٢٠٤٤٤	٥٠	٣٤
-------	----	------	----	-------	----	----

٢٩١٧	٢٥	٤٥	٢٠	٢٥	٤٥	٧٠
------	----	----	----	----	----	----

٤٧٦٧	٥٥	٢٠	٤٦	٤٠	٤٥	٨٠
------	----	----	----	----	----	----

٤١٨٣	٢٠	٥٠	٢٦	٨٥	٤٠	٢٠	٦	لأن المجموع في الثانوية العامة يؤهل للاتحاق بها
١٧٥	٢٥	٢٠	٢٠	٢٠	١٠	١٠	٧	التحاق الأصدقاء بها مما دفعني لاختيارها
٤٦٥	٢٢	١٢	٩٠	١٥	٨٠	٦٠	٨	لتوفر فرص العمل بعد التخرج من هذه الكلية
٢١٦٧	١٢	٢٠	١٠	٨	٧٥	٥٥	٩	إمكانية العمل الحر بعد التخرج من هذه الكلية
١٧٨٣	١٢	٥	٢٥	١٠	٢٥	٢٠	١٠	لحاجة سوق العمل الخريجي هذه الكلية
٢١٨٣	—	٤٠	—	٢٦	٢٥	٦٠	١١	يحصل خريجو هذه الكلية على مرتب أعلى من باقي الخريجين
٢٩٣٧	٢٤٥٤٥	٢٩٤٨٥	٤٥٥٠٩	٢٤٦٩٥	٤٨٩١٥٣	٤٥		الترسب النسبي لكل كلية

١٢

الفرض الثالث :

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أسباب ودوافع اختيار الطلاب في الكليات المختلفة بجامعة الاسكندرية وذلك عند مستوى ثقة ٩٥٪ .

للتأكد من صحة الفرض السابق تم حساب النسب المئوية لاستجابات طلاب كل كلية من الكليات المختارة لعينة البحث وذلك بالنسبة لكل سبب من الأسباب الاحد عشر الموضحة في استمارة البحث ، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول السابق ويلاحظ أن رغبة الطالب الشخصية كانت هي الدافع الرئيسى وراء اختياره للكلية التى التحق بها ٧٢٫٤٪ مما قد يرد على بعض الادعاءات التى تنادى بسوء نظام توزيع الطلاب على الجامعات بواسطة مكتب التنسيق .

كما يتفق طلاب معظم الكليات على أن حرص أسرهم على توفير الظروف الملائمة خلال المرحلة الثانوية من الأسباب الرئيسية التى أهلتهم للالتحاق بالجامعات . وان اختيار الكلية قد تم لاتفاق مجال الدراسة بها مع تخصص الطالب فى المرحلة الثانوية . وكذلك فان طلاب كليات الطب والصيدلة والتربية يرجعون اختيارهم لكلياتهم لسبب هام وهو توافر فرص العمل بعد التخرج من هذه الكليات .

وباستخدام اختبار كا^٢ للدلالة الاحصائية عند درجة حرية ٥٠ وجد أن القيمة المحسوبة لاختلاف التكرارات المشاهدة عن التكرارات المتوقعة تبلغ ٢٢٫٥٩ والقيمة الجدولية عند مستوى ثقة ٩٥٪ تبلغ ١٨٫٤٩٣ وهى أقل من القيمة المحسوبة وهذا يؤكد دلالة الفروق بين الأسباب والدوافع وراء اختيارات الطلاب للكليات التى التحقوا بها .

ولدراسة توزيع النسب وفقا لمستوياتهم الاجتماعية الاقتصادية يشير جدول رقم (٦) الى نتائج دراسة هذا الجزء .

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي لعينة الطلاب في الكليات المختلفة
وفقا للمستويات الاجتماعية - الاقتصادية

قيمة كات	درجة الحرية = ١٠	المستويات الاجتماعية الاقتصادية						الكلية
		الأدنى		التوسط		الأعلى		
المسوية	درجة الحرية = ١٠	%	ن	%	ن	%	ن	
١٥٩٩٥	٩١	١٠	٩	٥٥,٥٦	٥٠	٣٤,٤٤	٣١	الطب ٩٠ = ن
١١٠ = ن	٩١	١	٢١	٦٢,٧	٦٩	١٨,٢	٢٠	العلوم ١١٠ = ن
التجارية	٩٤	٥١	٥١	٤١	٤١	٨	٨	١٠٠ = ن

(*) عند مستوى ٥,٥ ر

قيمة كا^٢
درجة الحرية = ١٠
درجة الحرية = ١٠

الأدنى

المتوسط

الأعلى

٦٢

٦٢

٢٥

٢٥

٢

٣

التربيعية
ن = ١٠٠

٢٦,٦٧ ٢٤ ٥١,١١ ٤٦ ٢٢,٢٢ ٢٠

الأدب
ن = ٩٠

١٧,٥ ١٤ ٥٨,٧٥ ٨٣ ٢٢,٧٥ ١٩

المصيلة
ن = ٨٠

٣١,٠٤ ١٨١ ٥٠,٦٩ ٢٨٨ ١٨,٢٧ ١٠١

المتوسط %
ن = ٧٥٠

١
٢
٣
٤

من الجدول السابق يلاحظ أن التوزيع النسبي لطلاب كلية الطب عند المستوى الاجتماعى الاقتصادى الأعلى أفضل من طلاب باقى الكليات ، ويليهم طلاب كلية الصيدلة ، يأتى بعد ذلك طلاب كلية الآداب ثم كلية العلوم . وبالنسبة للمستوى الاجتماعى - الاقتصادى المتوسط فإن غالبية طلاب كلية العلوم والصيدلة والطب ينتمون لهذا المستوى بينما ينتمى طلاب كليات التجارة والتربية للمستوى الاجتماعى - الاقتصادى الأدنى . وبالنسبة للمجموع الكلى فيلاحظ أن غالبية الطلاب فى مختلف الكليات ينتمون للمستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط بنسبة ٥٠.٦٩٪ ثم يليهم الطلاب من المستوى الاجتماعى الاقتصادى الأدنى بنسبة ٣١.٠٤٪ .

ومن المتعذر معرفة الوزن النسبى لتمثيل الطلاب وفقاً للمستويات الاجتماعية الاقتصادية وفقاً لنسب توزيعها فى المجتمع المصرى بصورة عامة والسكندرى بصفة خاصة ، وذلك لعدم توفر المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والاحصاءات على المستوى الوطنى أو الاقليمى التى تمكننا من معرفة التمثيل النسبى لكل فئة من فئات المجتمع فى الكليات الجامعية المختلفة .

وعلى ذلك فبالنسبة للفرض الرابع والمتعلق بدلالة الفروق فى التوزيع النسبى للطلاب على مختلف الكليات فبالرجوع الى قيمة كا^٢ المحسوبة والقيمة الجدولية ، فقد وجد أن هناك فروقا ذات دلالة احصائية للتوزيعات النسبية للمستويات الاجتماعية - الاقتصادية للطلاب فى الكليات الجامعية المختلفة .

وللتعرف على مدى اختلاف العوامل المؤثرة فى اختيار الطلاب للكليات التى يدرسون بها وفقاً لمستوياتهم الاجتماعية - الاقتصادية ، فقد تم تحديد أسباب ودوافع الاختيار فى ثلاثة عوامل رئيسية وهى : (١) العوامل الأسرية والشخصية وهى تشمل الأسباب أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ من استمارة البحث ، (٢) العوامل الاقتصادية وتتمثل فى الأسباب أرقام ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، (٣) العوامل الدراسية وتعكسها استجابات الطلاب للتساؤلات أرقام ٥ ، ٦ . وبتفريغ استجابات الطلاب وفقاً للمستويات الاجتماعية الاقتصادية حصلنا على النتائج الموضحة فى الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

مقارنة بين الدوافع والاسباب لاختيار الطلاب لخطياتهم
وفقا لمستوياتهم الاجتماعية - الاقتصادية

المتوى الاجتماعى	الاسباب والدوافع	الاسباب المرتبطة		الاسباب الدراسية		المتوسط	أدى
		يعرف المحصل	أدى	متوسط	أدى		
الاقتصادية	الاسرية الشخصية	عالي	أدى	عالي	متوسط	عالي	متوسط
٢٣٢٢	٢٧٤٤	٨٠	١٠٧٥	٢٤	٩	٧٤٢	٦٩١٥
٢٣٤٤	١٨٠	٦٤	٢١٢٥	١٦	٨	٤٧٥	٦٠٩
٦٧١	٢٣٠٢	٧٨	١٠٢٥	٤	٢٨	٢٠٤٦	٥٥٠٢
٣٨	١٦٨	١٥٢	١٢٥	٤	١٢	٩٠٥	٤٩٠٥
١٤٢٠	١٤١٤	١١٨	٧٢٥	١٠	٢٢	٧٥	٢٣٢٩
٢٧٤٤	١٦٦١	٧٢	٦٢٥	١٣٥	١٢	٤٧١٥	٢٤٢٥
١٦٤٥	١٧٦٦	٤٩	١٢٧١	٧٠٣	١٥	٤٢١٦	٤٨٠٤
١٦٤٦٦	١٦٤٦٦	١١١٦٤٥	٣٢٣٢	٣٤٩٩			

قيمة كارتا المحسوبة = ١٠ الجداولية (٢)
عند درجة = ٣٩٥

يتضح من الجدول السابق أن العوامل الأسرية والشخصية متمثلة في تشجيع الأسرة وحرصها على توفير الظروف الملائمة للطلاب بالإضافة للزرعية الشخصية كانت من العوامل الهامة في اختيار الطالب للكلية التي يدرس بها وأن كان الطلاب من الأسر ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط أكدوا أهمية العوامل الأسرية السابقة في تحديد اختياراتهم للكلية التي ينتمون إليها ، حيث بلغت قيمة كا^٢ المحسوبة ١٦٤٦٦ وهى دالة عند مستوى ٠.٥ مما يؤكد الفوارق بين الطلاب فى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية (العليا ، المتوسط ، الدنيا) فى تأثير العوامل الأسرية والشخصية على اختياراتهم .

أما بالنسبة للعوامل الاقتصادية المتمثلة فى توافر فرص العمل بصفة عامة ، العمل الحر بعد التخرج والحصول على راتب أعلى ، فقد تساوى تأثير هذه العوامل بين أبناء المستويين الاجتماعيين - الاقتصاديين الأعلى والمتوسط فى تأكيدهم لهذه العوامل بينما لم يمثل هذا الدافع أهمية بالنسبة للطلاب من المستوى الاجتماعى - الاقتصادى الأدنى ، وبعد حساب قيمة كا^٢ لبيان دلالة الفروق بين الطلاب من المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة ، فقد وجد فروق دالة احصائيا عند مستوى ثقة ٠.٥ .

أما الأسباب والدوافع الدراسية مثل المجموع فى الثانوية العامة واتفاق الدراسة فى الكلية مع التخصص فى المرحلة الثانوية فقد أكد الطلاب فى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط على أهمية هذه العوامل فى التحاقهم بالكلية التي يدرسون بها ، وأن كانت قيمة كا^٢ المحسوبة تقارب القيمة الجدولية عند مستوى ثقة ٠.٥ .

الخلاصة :

يتضح من نتائج الدراسة السابقة أن طلاب كليات الطب والصيدلة بجامعة الاسكندرية يتميزون عن أقرانهم من طلاب الكليات الأخرى وهى العلوم والتربية والتجارة والآداب فى مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية وباعتبار أن كليات الطب والصيدلة تعتبر من كليات المقدمة كما أن القبول بهاتين الكليتين يتحدد بانتماء الطلاب الاجتماعى والاقتصادى ، حيث تتطلب الدراسة بهما توافر امكانيات لا يقدر عليها الطلاب من الفئات الاجتماعية الاقتصادية الأقل

(المستوى الأدنى) . وعلى ذلك فان تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى الالتحاق بمختلف الكليات لا يتحقق بصورة كاملة .

وبالنسبة لأسباب الالتحاق بالكليات المختلفة فوجد أن اتفاق الدراسة فى الكلية مع التخصص فى المرحلة الثانوية محدد للالتحاق بهذه الكليات ، بالإضافة لرغبة الطالب الشخصية وحرص الأسرة على تهيئة الظروف الملائمة للتعرف فى الثانوية العامة لضمان الالتحاق بالكلية التى يرغب فيها الطالب من بين أقوى الأسباب للالتحاق بهذه الكليات ، بالإضافة للانتماء الاجتماعى الذى سبق أن أشرنا إليه .

وبالنسبة للتوزيع النسبى للطلابوفقا لانتماءاتهم الاجتماعية الاقتصادية على مختلف الكليات المتمثلة فى عينة الدراسة فقد وجد أن كليات الطب والصيدلة والآداب يمثل فيها الطلاب ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى الأعلى بنسبة أكبر مما توجد عليه فى الكليات الأخرى . كما أن أبناء الفئات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا يفضلون الالتحاق بكليتى التربية والتجارة وذلك لضمان فرص سريعة للعمل بعد التخرج ولقلة نفقات الدراسة فيها عن الكليات الأخرى .

الهوامش

1. Halsey, A.H. "Education and Social Change" Document de la Commission International sur le Developpement de l'Education, Série Opinions, No. 51, UNESCO, Paris, 1972.
Coleman, James S. et Equality of Educational opportunity, Washington, D.C. : U.S. Office of Education, 1966.
2. UNESCO, Conférence International sur l'Education, Geneve 15-23 Sept. 1971 (ED/BIE) confined 33/317).
- ٣ - مصطفى درويش : ديمقراطية التعليم الجامعى (دراسة ميدانية) ، الاسكندرية - مطبعة رويال ١٩٨٣ ، ص ٦٥ .
4. Fallees, L., Equality, Modernity, and Democracy in the New states, London : Free Press, 1964, pp. 204-219.
5. Shaban, Abdel-Azeem. Social Justice and **Efficiency in Egyptian Educational Investigation of the Basis of the Egyptian Educational, Philosophy**, 1982. To the present, N.P. Ph.D. University of Pitt. 1981, p. 183.
6. Ottawag, P. Education and Society, Routledge and Kegan Poul, London, 1962, p. 135.
7. Collins, Randoll, "Functional and conflict Theories of Educational Stratification" **American sociological Review** (November 1971) 1002-1019.
8. Karl Marx and Frederick Engels, **The German Ideology**, in selected works, Moscow : Progress Publishers, 1973, p. 247.
9. Karl Marx and Frederik Engels, **Manifesto of the communist party**, in selected works, vol. 1.
10. Marx, K., Ibid., pp. 246-248.
11. Cohen K. David and Lazerson, Eorvin, Education and the

- corporate order, Cambridge, Mass : Harvard University, the **Centre for Educational Policy Research**, 16, 1970, p. 50.
12. Carnoy, Martin, **Education as cultural Imperialism**, New York : David Mckay, 1974, pp. 344-345.
 13. **Ibid.**, p. 346.
 14. Althusser, **Human and Philosophy and Other Essays**, New Yorks : Monthly Review Priew Press, 1971, pp. 123-124.
 15. Miliband, Rolph, **The state in capitalist Society**, New York : Basic Books, 1969, p. 241.
 16. Bowles, Samuel and Gintis, H. **Scholing in capitalist America**, New York : Basic Books, 1976, p. 224. Paulston, Rolland G., **Conflicting Theories of Social and Educational Change : A Typological Review** Pittsburg, University of Pittsburgh, 1976, p. 30.
 18. Bowles, Samuel "Getting Howhes : Programmed class Stagnation." **Society Review** 9 Tane 1972, p. 36.
 19. Katznelson, 1 Ra and Kesselman, Mark. **The Politycy of Power**, Harcourt Brace Jovanovich, I New York, 1979, p. 35.
 20. Pareto, V. The Elite Concept and Ideology. **The Mind Society**, III. p. 14, 22, 23.
 21. Eysenck, H.J. IQ, Social class and Educational Policy, **Social Change Journal**, September 1973, p. 40.
 22. Jencks, Christopher, **Inequality**. New York : Basic Books, 1972, pp. 30-32.
 23. Eysenck, H.J., **The I.Q. Argument, Race, Intelligence and Education**, Pittsburgh : Library Press, 1971, p. 41.
 24. But, C. Experimental tests of general intelligence **British Journal of St. Psychology**, 3, 1909, pp. 117-127.

— Burt, C. and Howard, M., The Multifactorial Theory of Inheritance and its Application to Intelligence, **British Journal of Statistical Psychology** and (November 1956), pp. 95-131.

٢٥ - محمد عماد الدين اسماعيل « العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعى الوالدين وبين طموحهم فيما يختص بمستقبل أطفالهم ، المجلة الاجتماعية التوجيهية » المجلد الأول ، العدد الثالث سبتمبر ١٩٦٤ من ص ٦ - ٨ .

٢٦ - مصطفى درويش ، ديمقراطية التعليم الجامعى « دراسة ميدانية » الاسكندرية - مطبعة رويال ١٩٧٨ ، ص ٦٥ .

٢٧ - حسن سلامة الفقى : تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٨٢ ص ٢١٧ - ٢١٨ .

٢٨ - مصطفى عبد الرحمن درويش : دراسات فى اجتماعيات التربية الاسكندرية - مطابع رويال ، ١٩٧٥ ، ص ١٢٨ - ١٣٠ .

29. Husen Torsten, **Problems of Differentiation in Swedish Compulsory Education**, Stockholm, 1950, p. 52.

30. UNESCO, **World Bank Survey of Education : Higher Education**. Paris : UNESCO Press, 1976, vol. IV.

٢١ - حسن سلامة الفقى : تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة الكويت : مجلة العلوم الاجتماعية عدد ٤ مجلد ١١ ، ١٩٨٣ ، وانظر أيضا .

— Robert, J. Havighurst "Education and Social Mobility in Four Societies, **International Review of Education**, Vol. No. 2, 1958.